

الرقم: 2021/13

التاريخ: 2021/02/01 م  
الموافق: الاثنين، 19 جمادى الآخر 1442 هـ

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي حفظه الله  
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ التقرير الاقتصادي الأسبوعي الحادي والعشرون 21

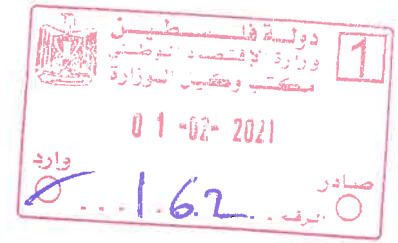
تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم التقرير الاقتصادي الأسبوعي الحادي والعشرون 21.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،

  
أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



مرفق طيه:

التقرير الاقتصادي الحادي والعشرون 21

نسخة لـ

الملف

2021

٢٠٢١

# تقارير اقتصادية

العدد الحادي والعشرون

الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

21

2021/01/31





## المحتويات

2.....	الجهاز المصرفي :
3.....	خسائر الحصار الإسرائيلي على غزة:
3.....	المشاريع الصغيرة:
4.....	الصادرات والواردات السلعية خلال شهر نوفمبر في فلسطين 2020/11:
4.....	الدين العام:
5.....	قطاع الطاقة في فلسطين :
6.....	القطاع الزراعي:
6.....	انجازات الوزارة:



## الجهاز المصرفي :

### السيولة النقدية:<sup>1</sup>

ضخمت سلطة النقد الفلسطينية ما يزيد عن 50 مليون دينار أردني نقد إضافي في السوق المحلي خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، ويأتي هذا التدخل من قبل سلطة النقد لتلبية الارتفاع في الطلب على عملة الدينار الأردني في الفترة الأخيرة، وللمعالجة الشكاوى التي تقدم بها العديد من المواطنين عن قيام المصارف بتخفيض سقف السحوبات النقدية بعملة الدينار، حيث تم ضخ السيولة النقدية في السوق المحلي من خلال فروع المصارف وشركات الصرافة العاملة في محافظات الضفة الغربية وينتظر ان تصل الى قطاع غزة. وتأتي هذه الخطوة من سلطة النقد كمراقبة للتطورات على مستوى السيولة في كافة فروع المصارف بهدف ضمان استمرار توفير السيولة النقدية الكافية لتلبية احتياجات المواطنين أولاً بأول، خاصة خلال فترة الطوارئ والأزمات، ومعالجة التأخير الحاصل في إجراءات شحن النقد بسبب الظروف الاستثنائية التي تفرضها جائحة كورونا على التنقل والحركة. وتعمل سلطة النقد باستمرار على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمراقبة التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية بنفس عملتها، وتتخذ الإجراءات القانونية بحق الجهات المخالفة للقانون والتعليمات الصادرة بذات الخصوص.

### الودائع:<sup>2</sup>

تجاوزت 4 محافظات في فلسطين، قيمة ودائع عملائها حاجز المليار دولار. وهي رام الله والبيرة، والخليل، ونابلس، وبيت لحم. وضعت ودائع العملاء في البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، من 13.8 مليار دولار بنهاية الربع الثاني للعام الماضي، إلى 14 مليار دولار في نهاية الربع الثالث 2020. حيث بلغت قيمة ودائع عملاء البنوك في محافظة رام الله والبيرة، حوالي 4.8 مليارات دولار امريكي حتى نهاية الربع الثالث من 2020. وجاءت ودائع البنوك في محافظة نابلس بإجمالي 1.8 مليار دولار. وبلغت ودائع العملاء لمحافظة الخليل حوالي 1.3 مليار دولار؛ وأقلها كانت ودائع العملاء في محافظة بيت لحم، حيث بلغت مليار دولار حتى نهاية الربع الثالث 2020. وتشكل ودائع العملاء في الضفة الغربية قرابة 91% من إجمالي قيمة الودائع، بينما لا تشكل ودائع قطاع غزة سوى 9% من إجمالي قيمة الودائع. وبلغت ودائع العملاء في البنوك العاملة بالضفة بحلول نهاية الربع الثالث 2020، قرابة 12.7 مليار دولار، بينما في قطاع غزة 1.3 مليار دولار.

### أموال المقاصة تصعد بودائع العملاء:<sup>3</sup>

تعتبر أرقام الودائع لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بنهاية العام الماضي، الأعلى في تاريخ القطاع المصرفي على الإطلاق. حيث قفزت ودائع عملاء البنوك العاملة في فلسطين خلال ديسمبر الماضي، بنسبة 4.7% على أساس شهري، مدفوعة بتسلم الحكومة الفلسطينية أموال المقاصة، وصرف كامل مستحقات الموظفين العموميين. حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الفلسطيني 15.13 مليار دولار، مقارنة مع 14.45 مليار دولار في نهاية نوفمبر السابق له بزيادة 686 مليون دولار في شهر واحد.



وبعد تباطؤ في نمو الودائع خلال الشهور الثمانية بين أبريل حتى نوفمبر ، بسبب أزمة مقاصة بين الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية، عاد التسارع في نمو الودائع بعد تسلم الحكومة كامل أموال المقاصة المعلقة. وفي ديسمبر الماضي، تسلمت الحكومة قرابة 1.1 مليار دولار من الجانب الإسرائيلي، تمثل قيمة أموال المقاصة عن شهور مايو حتى نوفمبر 2020.

بينما على أساس سنوي، صعد إجمالي ودائع العملاء بنسبة 13% ارتفاعاً من 13.38 مليار دولار بنهاية العام السابق له 2019.

ومنذ 2008، تراوح متوسط النمو في الودائع لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بين 15-18%؛ ما يعني أن العام الماضي شهد تباطؤاً طفيفاً في نمو الودائع. كان العام الماضي الأصعب على الاقتصاد الفلسطيني منذ أوج الانتفاضة الثانية عام 2002، بفعل تفشي جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية والمالية والنقدية على السوق المحلية.

#### خسائر الحصار الإسرائيلي على غزة:<sup>4</sup>

بلغ نصيب الفرد الواحد في غزة من الخسائر الاقتصادية جراء الحصار الإسرائيلي على القطاع نحو 9 آلاف دولار أمريكي. وبلغت التكلفة الاقتصادية لحصار غزة خلال العقد الماضي حوالي 16.7 مليار دولار أمريكي. وتستمر نسبة البطالة في قطاع غزة في كونها من بين النسب الأعلى في العالم، فبعد أن كانت تصل إلى نحو 23.6% عام 2005، وصلت في 2020 إلى نحو 49%، وانكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27%. حيث قفزت معدلات الفقر من 40% في عام 2005 إلى 56% في عام 2020، فضلاً عن ارتفاع فجوة الفقر من 14% إلى 20%، وتضاعفت تكلفة انتشار سكان القطاع من الفقر أربع مرات، وذلك من 209 ملايين دولار إلى 838 مليون دولار. وفي عام 2020 بلغ المعدل الشهري لدخول الشاحنات إلى قطاع غزة حوالي 7000 شاحنة، وهو عدد يمثل نحو 50% مما يحتاجه القطاع.

#### المشاريع الصغيرة:<sup>5</sup>

تحولت المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة إلى قبلة للشباب، هرباً من البطالة، بفعل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ 14 عاماً، وتداعيات "كورونا". حيث وصلت نسبة البطالة بين صفوف السكان بغزة إلى 49% من إجمالي القوى العاملة. وإن لم يتوجه الشباب الفلسطيني نحو القطاع الخاص وإن كان برأس مال محدود ، فلن يتمكن من إيجاد فرص عمل توفر له قوت يومه، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في القطاع وارتفاع نسبة الفقر، وانعدام القدرة الشرائية للمواطنين. وتعتبر المشاريع الصغيرة إحدى الحلول الناجعة لمواجهة أزمة البطالة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، حيث تواجه المشاريع الصغيرة في غزة تحديات كبيرة يتمثل أبرزها في الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع للعام 14 على التوالي، وحديثاً جائحة كورونا. وبفعل الجائحة، تراجع النشاط الاقتصادي خلال 2020 ، بنسبة تتراوح ما بين 50-90% ، في القطاعات المختلفة، كما تأثرت المشاريع الصغيرة، بضعف البنية التحتية، الأمر الذي قد قادها في بعض الأحيان إلى الفشل والإغلاق

بينما يفضل الفلسطينيون تمويل مشاريعهم عبر التوجه للحاضنات الداعمة أو للمؤسسات تقدم لهم قروضا حسنة (بدون فائدة) ويبلغ متوسط أعداد المشاريع الصغيرة، التي تمويلها الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار سنوياً، نحو 120 مشروع . بمبلغ يتراوح ما بين (1000-10000 دولار)، وتنوعت نسبة استدامة المشاريع الاقتصادية وفق حاجة السوق،



حيث سجلت المشاريع الزراعية النسبة الأكثر نجاحاً بين المقترحات المقدمة، ومن ثم الصناعية فالخدماتية، فيما كانت المشاريع التجارية، الأقل حظاً حيث تأثرت بشكل مباشر بحالة الفقر، ووصلت نسبة نجاح تلك المشاريع بغزة ووصلت إلى 75 %، وأن النسبة العالمية لنجاح المشاريع بلغت نحو 80 %.

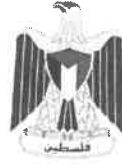
#### الصادرات والواردات السلعية خلال شهر نوفمبر في فلسطين 2020/11<sup>6</sup>

ارتفعت الصادرات خلال شهر نوفمبر من عام 2020 بنسبة 18% مقارنة مع الشهر السابق، كما ارتفعت بنسبة 24% مقارنة مع شهر نوفمبر من عام 2019، حيث بلغت قيمتها 117.1 مليون دولار أمريكي. فيما انخفضت الواردات خلال شهر نوفمبر من عام 2020 بنسبة 2% مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفضت بنسبة 5% مقارنة مع شهر نوفمبر من عام 2019، حيث بلغت قيمتها 448.9 مليون دولار أمريكي. أما الميزان التجاري والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد سجل انخفاضاً في قيمة العجز بنسبة 8% خلال شهر نوفمبر من عام 2020 مقارنة مع الشهر السابق، كما انخفض بنسبة 12% مقارنة مع شهر نوفمبر من عام 2019، حيث بلغ العجز 331.8 مليون دولار أمريكي. وفي قطاع غزة ارتفعت الواردات بنسبة 2.3% وذلك بسبب زيادة المساعدات العينية، حيث ارتفعت واردات معبر رفح البري بنسبة 18.6%، وارتفعت واردات معبر كرم أبو سالم بنسبة 0.37%. وانخفضت الصادرات بنسبة 2.2% حيث انخفضت مبيعات قطاع غزة إلى الضفة الغربية بنسبة 6.2%، مع ارتفاع في مجال التصدير للجانب الإسرائيلي بنسبة 43.3%.

#### الدين العام<sup>7</sup>

سجل الدين العام (الداخلي والخارجي) المستحق على الحكومة الفلسطينية، في نوفمبر الماضي، مستوى تاريخي جديد حيث بلغ 12 مليار شيكل\*. وكان الدين العام (الداخلي والخارجي) سجل أعلى مستوى تاريخي له في سبتمبر الماضي، بقيمة 11.92 مليار شيكل بالتزامن مع أزمة مركبة ناجمة عن فيروس كورونا وأزمة المقاصة، بينما بلغت قيمة الدين 11.87 مليار شيكل في أكتوبر 2020. وتحول القطاع المصرفي الفلسطيني إلى المصدر الأكبر لتوفير السيولة النقدية للحكومة خلال أزمة المقاصة منذ يونيو الماضي، بمتوسط إقراض شهري يتجاوز 250 مليون شيكل. حيث بلغ إجمالي الدين العام المحلي المستحق على الحكومة الفلسطينية، نحو 7.615 مليارات شيكل حتى نهاية نوفمبر الماضي، مقارنة مع 5.45 مليارات شيكل بنهاية 2019. في المقابل، بلغ إجمالي قيمة الدين الخارجي المستحق على الحكومة حتى نهاية نوفمبر، 4.375 مليارات شيكل، مقارنة مع 4.21 مليارات شيكل في ديسمبر 2019. وتشكل قيمة الدين العام على الحكومة الفلسطينية حتى نهاية الشهر الماضي 22% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

\* أرقام الدين العام المستحقة على الحكومة، لا تشمل المتأخرات المتراكمة على الحكومات السابقة والحالية، والبالغ إجمالي قيمتها قرابة 15 مليار شيكل. والمتأخرات المالية، هي لصالح القطاع الخاص والموردين وهيئة التقاعد ومتأخرات أخرى لصالح الموظفين العموميين.



## السوق المحلي:

### أسعار السلع في غزة:<sup>8</sup>

ارتفعت أسعار بعض السلع في قطاع غزة كالسكر والزيت ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى ارتفاع تكاليف الشحن التجاري عبر العالم. حيث أن تكلفة شحن ونقل الحاوية الواحدة كانت لا تتجاوز 2500 دولار، ووصلت حالياً لأكثر من 12 ألف دولار مما انعكس سلباً على أسعار السلع وتسبب بارتفاعها. وأيضاً إجراءات الوقاية في النقل بين الدول رفعت أيضاً من حجم التكاليف، يضاف لها، تكثيف حركة النقل والشحن التجاري من الصين قبل بدء ما يسمى بعيد الربيع في الصين (إجازة لمدة شهر)، مما أدى إلى ضغط كبير على بواخر النقل. وشهدت أسعار الحاويات حالة من الجنون في الاسعار بسبب قلة عدد الحاويات الفارغة، والذي من المرجح أن يستمر حتى النصف الأول من العام الجاري. حيث أن شركات التصدير ووكلاء الشحن سيستمرون في تحمل ضغوط التكلفة لفترة من الوقت، في حين ستحقق شركات الشحن ومصنعي الحاويات بعض الأرباح نتيجة ذلك.

### المتاجر الإلكترونية في غزة:<sup>9</sup>

تنامت في قطاع غزة ظاهرة المتاجر الإلكترونية وعمليات البيع عن بعد باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي من أجل ترويج السلع والمنتجات المختلفة والطعام المنزلي، بالتزامن مع تفشي جائحة فيروس كورونا الجديد. واتجه فلسطينيون إلى تدشين هذه المشاريع هرباً من قلة فرص العمل ومحاولة لإيجاد آفاق جديدة لهم من بوابة التجارة الإلكترونية، بالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها سكان القطاع المحاصر. ويعتمد أصحاب هذه المشاريع على بيع السلع، إما من خلال تطبيقات خاصة يقومون بتصميمها وفقاً لأنظمة الهواتف الذكية، وإما من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً بين الفلسطينيين، مثل فيسبوك أو إنستغرام. حيث زادت هذه التجربة بشكل حقيقي في ظل كورونا، الذي شهد زيادة واضحة في الإقبال على الشراء الإلكتروني. وقد بلغت نسبة الزيادة في معدلات البيع خلال أزمة كورونا 60% مقارنة بالفترة التي سبقت انتشار الجائحة داخل المجتمع الفلسطيني في غزة، فضلاً عن وجود زيادة ملموسة في الإقبال على الشراء عن بعد. حيث إن تقديرات نسبة التسويق الإلكتروني مقارنة بعمليات البيع التقليدية قبل جائحة كورونا كانت لا تزيد عن 1% في أفضل الظروف، إلا أن انتشار الفيروس داخل القطاع ساهم في زيادة هذه النسبة. وتواجه التجارة الإلكترونية عقبات عدة في غزة، أبرزها عدم مطابقة السلع لذات ما يُعرض، إلى جانب العراقيل الإسرائيلية في عمليات الفحص الأمني للبضائع وتأخير وصولها إلى أصحابها عبر المنفذ التجاري.

### قطاع الطاقة في فلسطين:<sup>10</sup>

يعد قطاع الطاقة أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تحقيق إنجازات ملموسة على صعيدها، وذلك ضمن سياستها في الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعد المصدر الأكبر لواردات الطاقة الكهربائية الفلسطينية. وتسعى الحكومة عبر برامج وسياسات واستراتيجيات متعددة، إلى تخفيض الاعتماد على الاحتلال واستبدال جزء كبير منه، بمشاريع توليد الطاقة عبر الغاز الطبيعي ومن خلال مشاريع الطاقة المتجددة، في سبيل الوصول إلى الأمن في مجال الطاقة، وتنوع مصادرها عبر برامج عديدة. حيث قامت الحكومة بتشغيل أربع محطات لتحويل الطاقة في الضفة الغربية، ويعني تشغيل هذه المحطات توفير قدرات أعلى للسوق الفلسطيني كانت تنقصه في الفترات الماضية، للتغلب على مشكلة الانقطاعات وأيضاً لتوفير



الطاقة اللازمة للنشاطات الاقتصادية المختلفة وممارسة عملها وزيادة إنتاجيتها، وهو ما سيصب في تعزيز الاقتصاد الوطني. وتقوم خطة الحكومة على تنويع مصادر الطاقة وتحقيق "الاستقلال الطاقى"، نظراً لكونه أحد القطاعات الواعدة في الاستثمار، وتعتمد الأراضي الفلسطينية على استيراد الطاقة من دولة الاحتلال بنسبة 95%، مقابل جزء صغير من كل من الأردن ومصر، اللتان تملكان ما نسبته 5% فقط. وتطمح الحكومة إلى إنتاج 300 ميغا من الطاقة المتجددة، وهو ما يعني حصول الاقتصاد الفلسطيني على 300 مليون دولار، كما أنه مرتبط بالدرجة الأولى بتوفير فرص عمل إضافية، وضخ أموال في السوق، بالإضافة لإسهامها في الأمن الطاقى الفلسطيني وتنويع مصادر الطاقة، ووجود مصدر طاقة فلسطيني يساهم في استقرار الخدمة وتخفيض الأسعار.

أما أبرز المعوقات التي تواجه هذا القطاع، فتتمثل في عدم اتصال شبكات الكهرباء الفلسطينية، بسبب سياسات الاحتلال والمعوقات التي يفرضها وخصوصاً في مناطق ج، بالإضافة لوجود قرابة 114 هيئة محلية تقوم بتوزيع الكهرباء على المواطنين ولم تنضم لشركات التوزيع، وهذا ما حال دون اتصال الشبكة بعضها ببعض، وأصبح شكل الشبكة أشبه بجزر متقطعة. وما يزيد الأمر صعوبة، عدم وجود نقل يقطع الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها.

#### القطاع الزراعي:<sup>11</sup>

بلغت خسائر القطاع الزراعي نحو 500 مليون دولار نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية. وفي إطار العمل الحكومي في قطاع غزة لا توجد قضية التعويض، كل المشاريع القائمة هي مشاريع إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال لأن مصطلح التعويض القانوني من يقوم به المتسبب بالضرر وهو الاحتلال فهو المطالب بالتعويض الفعلي عن الأضرار الحاصلة على مدار سنوات الانتفاضة.

وكل ما قامت به وزارة الزراعة منذ بداية الانتفاضة وحتى اللحظة كلها مشاريع تحت بند إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال في قطاع غزة واعتداءات متكررة على المزارعين الفلسطينيين.

#### انجازات الوزارة:<sup>12</sup>

##### دعم المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة:

تم توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ مشاريع صغيرة لفئة الفقراء والمحتاجين مع رئيس مجلس أمناء هيئة الزكاة الفلسطينية. حيث تستهدف مذكرة التفاهم تنفيذ مشاريع صغيرة لصالح الفقراء من أجل التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة وتوفير مصدر دخل لها وفق الشروط المعمول بها في برنامج تمويل المشاريع الصغيرة الحكومي، وستساعد هذه المشاريع الأسر الفقيرة في توفير مصدر دخل والاعتماد على الذات وتحسين ظروفهم الحياتية.

وسيتم تحويل 10 ألف دولار في مطلع كل شهر قابلة للزيادة بموافقة الطرفين لحساب هيئة تشجيع الاستثمار وترشيح موظف مختص للمشاركة في عملية دراسة وتقييم المشاريع الصغيرة، حيث سيستفيد من المشاريع الصغيرة سنوياً عشرات الأسر الفقيرة بواقع 120 ألف دولار.

وسيتم التعاقد مع المستفيدين وأخذ كافة الضمانات اللازمة لضمان تنفيذ المشاريع لضمان استرداد المبالغ المدفوعة وفق النظام المعمول به لدى الهيئة واعداد التقارير الدورية الخاصة بعمليات التمويل للمشاريع الصغيرة وعمليات التسديد للأقساط الشهرية.





### دعم المشاريع الصغيرة للرياضيين والشباب:

تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التشغيل والتمكين الاقتصادي للقطاع الرياضي مع مساعد أمين المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وذلك لدعم مشاريع اقتصادية رياضية وتمويل مشاريع صغيرة للرياضيين والشباب. وتنص مذكرة التفاهم على توفير هيئة الاستثمار الفلسطينية تمويل ميسر لإقامة وتطوير المشاريع الصغيرة بنظام القرض الحسن للرياضيين المرشحين من المجلس الأعلى للرياضة، وأخذ كافة الضمانات اللازمة لضمان تنفيذ المشاريع وكذلك لضمان استرداد المبالغ المدفوعة، وكذلك تحصيل الأقساط المستحقة على المستفيدين من المشروع وفق الشروط الخاصة ببرنامج تمويل المشاريع الصغيرة.

ويهدف التعاون الذي سيمتد لمدة عام واحد قابل للتديد بموافقة الطرفين إلى تحقيق تعاون مثمر بناء في مجال التشغيل والتمكين الاقتصادي للقطاع الرياضي، وتطوير مهارات فئات الشباب الراغبين بالعمل في المجال الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل حقيقية مستدامة.

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية.

<sup>2</sup> الاقتصادي

<sup>3</sup> الاقتصادي

<sup>4</sup> رجال الأعمال الفلسطينيين

<sup>5</sup> الاقتصادي

<sup>6</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

<sup>7</sup> الاقتصادي

<sup>8</sup> الاقتصادية

<sup>9</sup> رجال الأعمال الفلسطينيين

<sup>10</sup> بوابة اقتصاد فلسطين

<sup>11</sup> رجال الأعمال الفلسطينيين

<sup>12</sup> وزارة الاقتصاد الوطني



## ملخص تقارير اقتصادية العدد الحادي والعشرون(21)

السيولة النقدية: ضخت سلطة النقد الفلسطينية ما يزيد عن 50 مليون دينار أردني نقد إضافي في السوق المحلي خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، لتلبية الارتفاع في الطلب على عملة الدينار الأردني في الفترة الأخيرة، ولمعالجة الشكاوى التي تقدم بها العديد من المواطنين عن قيام المصارف بتخفيض سقف السحوبات النقدية بعملة الدينار.

الودائع: تجاوزت 4 محافظات في فلسطين، قيمة ودائع عملائها حاجز المليار دولار. وهي رام الله والبيرة، والخليل، ونابلس، وبيت لحم. وصعدت ودائع العملاء في البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، من 13.8 مليار دولار بنهاية الربع الثاني للعام الماضي، إلى 14 مليار دولار في نهاية الربع الثالث 2020، وبلغت ودائع العملاء في البنوك العاملة بالضفة بحلول نهاية الربع الثالث 2020، قرابة 12.7 مليار دولار، بينما في قطاع غزة 1.3 مليار دولار.

أموال المقاصة تصعد بودائع العملاء: تعتبر أرقام الودائع لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بنهاية العام الماضي، الأعلى في تاريخ القطاع المصرفي على الإطلاق. حيث قفزت ودائع عملاء البنوك العاملة في فلسطين خلال ديسمبر الماضي، بنسبة 4.7% على أساس شهري، مدفوعة بتسليم الحكومة الفلسطينية أموال المقاصة، وصرف كامل مستحقات الموظفين العموميين. حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الفلسطيني 15.13 مليار دولار، مقارنة مع 14.45 مليار دولار في نهاية نوفمبر السابق له بزيادة 686 مليون دولار في شهر واحد.

خسائر الحصار الإسرائيلي على غزة: بلغ نصيب الفرد الواحد في غزة من الخسائر الاقتصادية جراء الحصار الإسرائيلي على القطاع نحو 9 آلاف دولار أمريكي. وبلغت التكلفة الاقتصادية لحصار غزة خلال العقد الماضي حوالي 16.7 مليار دولار أمريكي. المشاريع الصغيرة: تحولت المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة إلى قبلة للشباب، هرباً من البطالة، بفعل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ 14 عاماً، وتداعيات "كورونا" وتعتبر المشاريع الصغيرة إحدى الحلول الناجعة لمواجهة أزمة البطالة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

الصادرات والواردات السلعية خلال شهر نوفمبر في فلسطين 2020/11: ارتفعت الصادرات خلال شهر نوفمبر من عام 2020 بنسبة 18% مقارنة مع الشهر السابق، فيما انخفضت الواردات خلال شهر نوفمبر من عام 2020 بنسبة 2% مقارنة مع الشهر السابق. أما الميزان التجاري، فقد سجل انخفاضاً في قيمة العجز بنسبة 8% خلال شهر نوفمبر من عام 2020 مقارنة مع الشهر السابق حيث بلغ العجز 331.8 مليون دولار أمريكي.

الدين العام: سجل الدين العام (الداخلي والخارجي) المستحق على الحكومة الفلسطينية، في نوفمبر الماضي، مستوى تاريخي جديد حيث بلغ 12 مليار شيكل حيث بلغ إجمالي الدين العام المحلي المستحق على الحكومة الفلسطينية، نحو 7.615 مليارات شيكل حتى نهاية نوفمبر الماضي في المقابل، بلغ إجمالي قيمة الدين الخارجي المستحق على الحكومة حتى نهاية نوفمبر، 4.375 مليارات شيكل.

أسعار السلع في غزة: ارتفعت أسعار بعض السلع في قطاع غزة كالسكر والزيت ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع تكاليف الشحن التجاري عبر العالم. وأيضاً إجراءات الوقاية في النقل بين الدول رفعت أيضاً من حجم التكاليف.

المتاجر الإلكترونية في غزة: تنامت في قطاع غزة ظاهرة المتاجر الإلكترونية وعمليات البيع عن بعد باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي من أجل ترويج السلع والمنتجات المختلفة والطعام المنزلي، بالتزامن مع تفشي جائحة فيروس كورونا الجديد. واتجه



فلسطينيون إلى تدشين هذه المشاريع هرباً من قلة فرص العمل ومحاولة لإيجاد آفاق جديدة لهم من بوابة التجارة الإلكترونية، بالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها سكان القطاع المحاصر.

**قطاع الطاقة:** يعد قطاع الطاقة أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تحقيق إنجازات ملموسة على صعيدها، وذلك ضمن سياستها في الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعد المصدر الأكبر لواردات الطاقة الكهربائية الفلسطينية. وتسعى الحكومة عبر برامج وسياسات واستراتيجيات متعددة، إلى تخفيض الاعتماد على الاحتلال واستبدال جزء كبير منه، بمشاريع توليد الطاقة عبر الغاز الطبيعي ومن خلال مشاريع الطاقة المتجددة، في سبيل الوصول إلى الأمن في مجال الطاقة، وتنويع مصادرها عبر برامج عديدة.

**القطاع الزراعي:** بلغت خسائر القطاع الزراعي نحو 500 مليون دولار نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية.